المحاضرة الخامسة: إصلاحات قبل 1990

رحلة الاستقلالية: إصلاحات النظام البنكي الجزائري (1971-1988)

من قبضة الخزينة العمومية إلى استقلالية المؤسسات المصرفية

NotebookLM

تسمى مرحلة التخطيط المالي للاقتصاد، تسجّل هذه المرحلة انطلاق المخططات التنموية: المخططين الرباعيين الأول (70-76) والثالث (74-77) والمخطط الخماسي الأول (80-84) ؛ حيث كان الهدف من هذه المخططات هو تحقيق مركزية الموارد وتوزيعها بطريقة منتظمة ومحكمة في إطار استثمارات مُخططة، ومن البديهي أن تتّبع مرحلة التأسيس مرحلة أخرى تسمى الإصلاحات.

شهد القطاع المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات خلال هذه الفترة، أهمها الإصلاح المالي لسنة 1971 في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973، والتي تم التراجع عن جزء مهم منه في قانون المالية لسنة 1978، والهدف كان إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة العمومية في تمويلها للاستثمارات، ثم جاءت إصلاحات إعادة هيكلة البنوك عام 1980 وعام 1981، والتي جاءت في إطار إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية خلال تلك الفترة. بعدها جاءت إصلاحات سنة 1986 و1988.

نموذج صندوق النقد للدولة:
تهميش البنك المركزي وهيمنة الخزينة

الخزينة العامة
الممول الأساسي والمتحكم المباشر في الاستثمارات.

البنوك والمؤسسات المالية
مجرد صناديق دفع تابعة للدولة، لا تراعي جوانب الربحية، السيولة، أو المردودية.

البنك المركزي (B.C.A)
مقيد، فاقد لحرية الإصدار النقدي، ويعمل كأداة تابعة للخزينة (عرض النقد متغير داخلي يتكيف حتماً مع الاحتياجات المخططة).

المؤسسات الوطنية
اللخطة المركزة في الخطة المركزن في يدحمن الوطنية والمصنع المدطز.

النظام المصرفي لم يكن يدير الأموال، بل كان ينفذ المخطط المركزي فقط.

NotebookLM

مرحلة ما بعد الاستقلال (1962-1966): إرساء الدعائم الوطنية

قبل بدء الإصلاحات الهيكلية، تطلب الوضع بناء أعمدة النظام المصرفي الوطني لتأميم القطاع المالي.

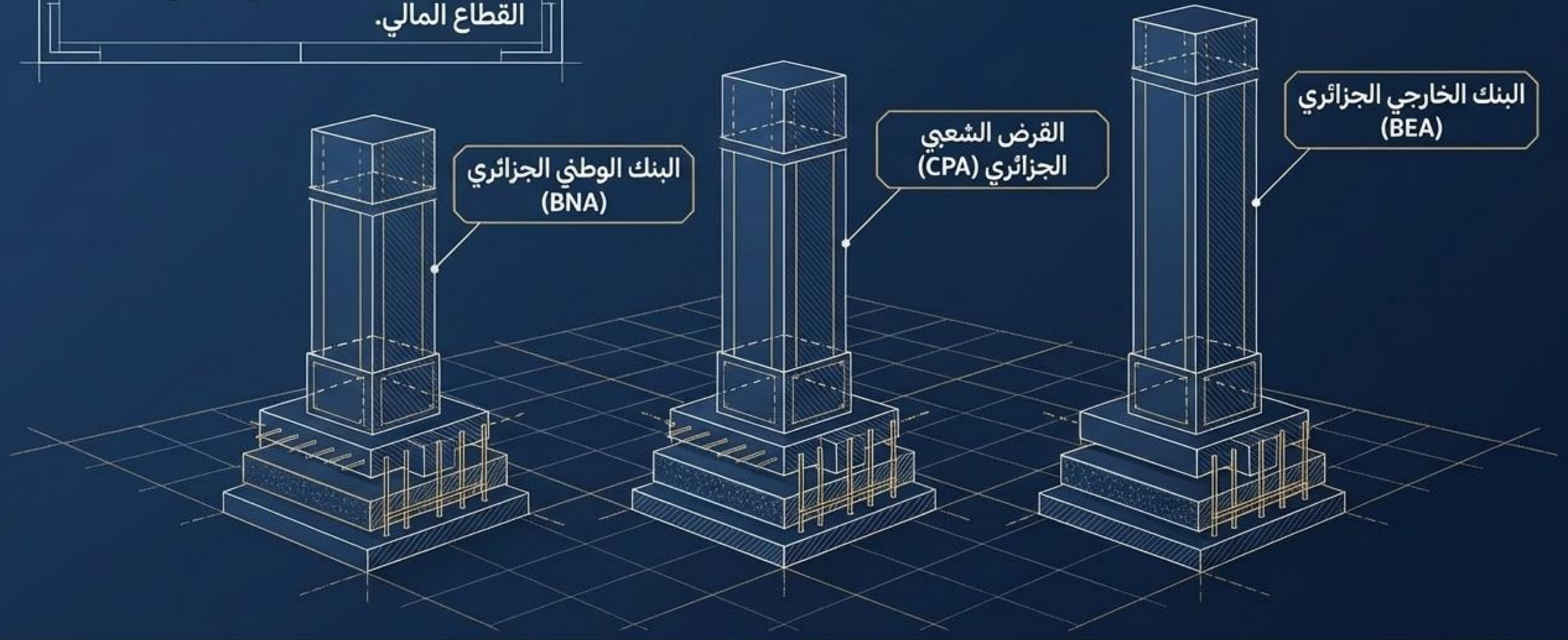

NotebookLM

1971
المركزية المالية - سيطرة الخزينة والبنك الجزائري للتنمية؛ البنوك كقنوات تمرير فقط.
1980-1985
إعادة الهيكلة والتخصص - تقسيم البنوك الكبرى لخدمة قطاعات محددة.
1986
صدمة الأزمة - انخفاض النفط يفرض إدخال مفهوم "الخطر البنكي" وفصل البنك المركزي.
1988
الاستقلالية التجارية - تحول البنوك إلى شركات مساهمة تبحث عن الربحية.

NotebookLM

ثلاث حقب من إعادة البناء الهيكلي

الحقبة الأولى (1970-1978): هيمنة التخطيط المركزي

- إصلاحات 1970 و 1971.
- تأسيس B.A.D وإقرار التوطين الإجباري.
- الهدف: مركزية الموارد المخططة.

الحقبة الثانية (1980-1985): اللامركزية وإعادة الهيكلة

- إنشاء BADR (1982) و BDL (1985).
- تفكيك البنوك الكبرى لمعالجة الصعوبات المالية.
- الهدف: التخصص وتخفيف الضغط.

الحقبة الثالثة (1986-1988): ميلاد اقتصاد السوق

- قانون 66-12 (نظام البنوك والقرض).
- قوانين 1988 (استقلالية المؤسسات).
- الهدف: المردودية، الاستقلالية، وإدارة المخاطر.

NotebookLM

1971: محاولة فك الارتباط عبر هندسة ائتمانية جديدة

قاعدة التوطين الإجباري

قاعدة التوطين الإجباري

لا يحق للمؤسسة العمومية التعامل مع أكثر من بنك واحد.
تم توزيع المؤسسات بقرار إداري من وزارة المالية لضمان رقابة صارمة على التدفقات النقدية، مع إقرار التخصص القطاعي.

نقل الصلاحيات

نقل الصلاحيات

تكليف B.A.D بتمويل الاستثمارات المخططة (المخطط الرباعي) بدلاً من التدخل المباشر للخزينة.

NotebookLM

آلية التمويل المزدوج:
فصل الاستغلال عن الاستثمار

المؤسسة العمومية

حساب الاستثمار

المصدر: ميزانية الدولة / البنك الجزائري للتنمية (B.A.D)

الآلية: تمويل قروض طويلة الأجل، تُسدد خلال 5 سنوات كحد أقصى

الهدف: المشاريع المصادق عليها من وزارة التخطيط.

حساب الاستغلال

المصدر: البنوك التجارية

الآلية: قروض متوسطة وقصيرة الأجل / سحب على المكشوف

الهدف: العمليات اليومية بناءً على خطة تمويلية سنوية.

⚠ منع التمويل الذاتي والقرض التجاري بين المؤسسات لتكريس الاعتماد الحصري على النظام البنكي المخطط. ⚠

NotebookLM

الهيئات الرقابية للسبعينات: هيمنة وزارة المالية

وزارة المالية
صاحبة الوصاية المطلقة

اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية (C.T.B - 1971)

- الدور: هيئة رقابية وتنسيقية.
- الوظيفة: ضمان احترام القوانين المصرفية وتوجيه الموارد حسب المخططات.

المجلس الوطني للقرض (C.N.C - 1970)

- الدور: هيئة استشارية.
- الوظيفة: دراسة سياسة القرض، تنمية الموارد، وتقديم تقارير دورية للوزير.

الطابع الاستشاري طغى على هذه الهيئات، وبقيت جميعها تحت وصاية وزير المالية، مما أضعف استقلالية القرار المصرفي.

NotebookLM

الانتكاسة (1978): عودة بندول الخزينة وتراكم الديون

1971: سيطرة B.A.D

1978: عودة الخزينة

قانون المالية لعام 1978 يلغي حصرية البنوك ويُعيد الخزينة العمومية للتدخل المباشر لضمان تمويل الاستثمارات المخططة.
البنوك تعود مجرد قنوات عبور للأموال.

شلل التمويل

صعوبات في تغطية الديون وتمويل الاستثمارات بسبب الإجبارية العمياء.

عجز الإنتاجية

فشل المؤسسات في تحقيق نتائج إيجابية لتمويل ميزانية الدولة.

ديون متراكمة

آلية السحب على المكشوف أدت لخنق البنوك بديون المؤسسات العمومية.

NotebookLM

إعادة الهيكلة وميلاد التخصص القطاعي (1982-1985)

البنك الوطني الجزائري (BNA)

القرض الشعبي الجزائري (CPA)

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) - 1982

تمويل أنشطة الإنتاج الفلاحي، الصناعات الفلاحية، والصناعات التقليدية (رأس مال مليار د.ج).

بنك التنمية المحلية (BDL) - 1985

بنك إيداع واستثمار لتمويل الجماعات المحلية، القطاع الخاص، والقروض بالرهن.

NotebookLM

مصفوفة التخصص المصرفي: هندسة اللامركزية

الكيان المصرفي	BADR (بنك الفلاحة والتنمية الريفية)	BDL (بنك التنمية المحلية)
تاريخ التأسيس	13 مارس 1982	30 أفريل 1985
الأصل (المنشأ)	اقتطع من البنك الوطني (B.N.A)	اقتطع من القرض الشعبي (C.P.A)
رأس المال والهيكلة	مليار دينار جزائري	مؤسسة لا مركزية (160 وكالة)
التخصص الاقتصادي	تمويل الإنتاج الفلاحي، الصناعات الصناعات الفلاحية، والصناعات التقليدية	تمويل الاستثمار الإنتاجي للجماعات المحلية، الرهن العقاري، والقطاع الخاص
العمليات العادية	جميع العمليات المصرفية التقليدية	عمليات الإيداع والقروض المعتادة

NotebookLM

قانون 1986: التحول الجذري وميلاد الخطر البنكي

المحفز: الأزمة المزدوجة (انهيار أسعار البترول وتراجع الدولار).

قانون نظام البنوك والقرض (86/12):
أول إصلاح وظيفي حقيقي يضع أسس اقتصاد السوق.

1. معايير جديدة (الفلاتر)

اعتماد مقاييس المردودية، الأمان، وإدخال مفهوم الخطر البنكي لأول مرة في منح القروض.

2. المخطط الوطني للقرض

عوض اللجنة التقنية، ليحدد حجم مصادر القروض الكلية، المديونية، ومستوى تدخل البنك المركزي بناءً على الكفاءة.

3. عودة البنك المركزي

استعادة وظائفه كـ بنك للبنوك، وتحديد سقوف إعادة الخصم بصفته المقرض الأخير.

NotebookLM

الإطار المؤسساتي لعام 1986: المخطط الوطني للقرض

أقر القانون آلية المخطط الوطني للقرض لضبط حجم مصادر القروض ومستوى تدخل البنك المركزي.

NotebookLM

الهيكل التنظيمي الجديد وفق قانون 86-12

NotebookLM

ثورة الاستقلالية التجارية: قوانين 1988

قوانين 88-01 (توجيه المؤسسات) و 88-06 (استقلالية البنوك) شكلت رصاصة الرحمة على الاقتصاد المخطط.

الشخصية التجارية

البنوك تصبح شركات مساهمة (أشخاص معنوية تجارية) تخضع للقانون التجاري وتسعى لتحقيق الربح.

تحرير التوطين

إلغاء مبدأ إجبارية التوطين البنكي للمؤسسات العمومية (حرية اختيار البنك).

تحرير التجارة الخارجية

إلغاء رخص الاستيراد وتعويضها بنظام ميزانية العملة الصعبة.

حرية التمويل

السماح للبنوك بتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل، واللجوء للجمهور والاقتراض الخارجي.

لم تعد البنوك مجرد امتداد للخزينة، بل أصبحت لاعباً حراً يمول بناءً على المردودية.

NotebookLM

الهيكل النقدي النهائي (1988): توازن القوى الجديد

1. البنك المركزي الجزائري

(السلطة النقدية)

- إصدار النقود وتنظيم التداول.
- تسيير احتياطات الصرف وسوق الصرف.
- مراقبة الائتمان وإدارة وإدارة غرفة المقاصة.

2. الخزينة العامة

(السلطة المالية للدولة)

- الجباية ونفقات الدولة.
- تعبئة القرض الخارجي وإدارة الديون.
- لم تعد تتدخل مباشرة في قروض المؤسسات.

3. البنوك الأولية

(الفاعلون التجاريون)

B.N.A, B.E.A, C.P.A, B.D.L, B.A.D.R

- تعمل وفق مبدأ الاستقلالية وتخضع لرقابة لجنة البنوك.

4. الهيئات الاستثمارية والصناديق

(التمويل المتخصص)

- بنك الجزائر للتنمية (B.A.D).
- صندوق السحب (C.N.E.P) وصناديق التأمين.

NotebookLM

التحوّل النموذجي: كيف تغيرت جينات النظام المصرفي؟

المحور	1970 (التخطيط المركزي)	1988 (نحو اقتصاد السوق)
دور الخزينة	الممول الرئيسي والمهيمن المباشر على الاقتصاد	مدير ميزانية الدولة وجابي الضرائب
دور البنك المركزي	أداة تابعة للخزينة لتوفير الإصدار النقدي	قائد السياسة النقدية والمقرض الأخير
طبيعة البنوك	صناديق دفع إدارية تابعة للدولة	شركات تجارية مستقلة تنافس على الربحية
معيار منح القرض	التوزيع الأعمى لخدمة المخطط التنموي	الخطر البنكي، الجدوى المالية، والمردودية
علاقة المؤسسة بالبنك	توطين إجباري وحسابات مفروضة سلفاً	حرية اختيار البنك وفق قوانين السوق

هذا النضوج المؤسسي تطلب خطوة أخيرة تواكب التحولات العالمية... ليمهد الطريق نحو المحطة الختامية: قانون النقد والقرض لسنة 1990.

NotebookLM

فجوة التحول: تطور القوانين مقابل جمود الممارسات

الاستنتاج الاستراتيجي:
رغم توالي الإصلاحات القانونية الراديكالية وتتويجها بقوانين الاستقلالية لعام 1988، برز تناقض هيكلي في النظام.

تطورت الهندسة القانونية بسرعة لتمنح البنوك استقلاليتها وتفرض قواعد السوق (الربحية، الخطر البنكي)، لكن البنوك العمومية لم ترتق فوراً للدور الجديد المنوط بها وظلت مقيدة **بممارسات الماضي.**

هذه الفجوة بين النص والممارسة هي ما جعل إعادة البناء الشاملة في إصلاحات 1990 حتمية اقتصادية لا مفر منها.

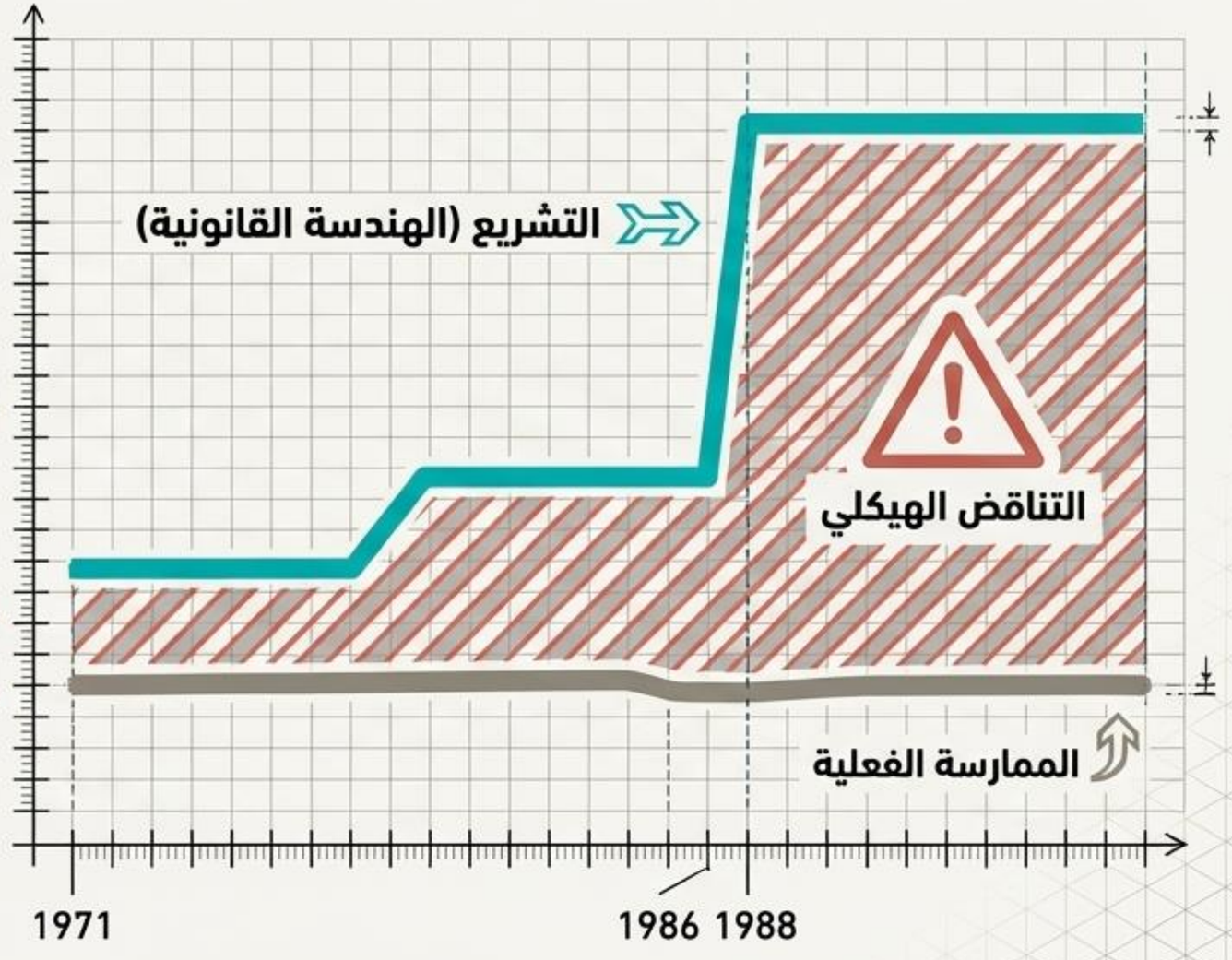

NotebookLM

أفق 1990: نهاية مرحلة، وبداية استقلالية البنك المركزي

رغم التحولات الجذرية والعميقة لقوانين 1988، واجهت البنوك العمومية تحديات في التكيف الكامل مع أدوارها التجارية الجديدة.

هذا القصور الوظيفي مهّد الطريق بشكل حتمي للإصلاح الشامل والأكبر في تاريخ الجزائر: استقلالية البنك المركزي بموجب قانون 1990.

NotebookLM